



الجلسة ٦٥٩٣

الأربعاء، ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد فيتيفغ	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	البرازيل	السيدة دنلوب
	البرتغال	السيد كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد بارباليتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد أرو
	غابون	السيد ميسون
	كولومبيا	السيد ألتاتي
	لبنان	السيد حشّاب
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد أميوفوري
	الهند	السيد فيناي كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2011/451)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2011/451)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد آلان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أبيي، الذي سيصدر بوصفه الوثيقة S/2011/451.

أعطي الكلمة الآن للسيد لوروا.

السيد لوروا (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن بشأن الحالة في أبيي وانتشار قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

ويعلم أعضاء المجلس أن وضع منطقة أبيي المتنازع عليها ما زال معلقا وأنه يشكل مصدرا رئيسيا للتوتر بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان. وفي أيار/مايو، خلال الفترة المفضية إلى استقلال جنوب السودان، بلغ اندلاع أعمال العنف ذروته بسيطرة القوات المسلحة السودانية على بلدة أبيي وكل المنطقة الواقعة شمال نهر كير/بحر العرب ونزوح سكان المنطقة. وقبل شهر، وفقا لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه بين الطرفين، أذن المجلس بانتشار

قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، المشكلة من قوات إثيوبية، لمراقبة انسحاب جميع القوات المسلحة من أبيي والتحقق منه. وستضم البعثة أيضا ما يصل إلى ٥٠ ضابط شرطة لدعم تشكيل دائرة شرطة أبيي وعددا محدودا من المدنيين لدعم القوة.

ويمكنني الإبلاغ بأن ٥٢١ جنديا من القوام المصرح به للقوة الأمنية المؤقتة، المؤلف من ٢٠٠ ٤ جندي، تم نشرهم في الميدان حتى يوم أمس، الموافق ٢٦ تموز/يوليه، بما في ذلك ٤١١ في بلدة أبيي و ١١٠ في دفرة الواقعة إلى الشمال من أبيي. ويوجد في كادقلي ٤٩٥ جنديا، ينتظرون الانتشار في أبيي. ونأمل أن يكون لدينا ٢٠٠ ١ جندي تقريبا في منطقة العمليات من أجل تأسيس قدرة العمليات الأولية للبعثة بحلول نهاية تموز/يوليه، أي بعد بضعة أيام.

والحق يقال إن عملية الانتشار تواجهه شتى الصعوبات، بينما نعمل بشكل وثيق مع حكومة السودان للتغلب على تلك التحديات. فعلى سبيل المثال، يقيد النقص في أماكن إقامة الجنود سرعة الانتشار وسيستلزم بناء أماكن إقامة إضافية للقوات ريثما ينتهي موسم هطول الأمطار. وفي ضوء الحاجة إلى المضي في التنفيذ السريع لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه، فإننا نعمل، كما ذكرت، مع حكومة السودان لكفالة القيام بكل ما هو ممكن لتيسير انتشار القوة، بما في ذلك اتفاق مركز القوات الذي ينتظر التوقيع عليه.

وفي هذه الأثناء، بينما لا يزال التوتر يشوب الحالة في أبيي، يبدي الجانبان التزامهما بعدم تصعيد أعمال العنف واستعدادهما للتعاون مع القوة الأمنية المؤقتة. وتبقي القوات المسلحة السودانية على وجود كبير شمالي نهر كير/بحر العرب، ولكنها أبدت عزمها على الانسحاب عندما يتم انتشار القوة الأمنية المؤقتة. وفي الأيام القليلة القادمة سيناقش

أفراد تلك الإدارة. وبطبيعة الحال، فنحن نطالب بسلطات محلية مقبولة من كلا الطرفين، لأجل ضمان التنسيق مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة لأبيي في تنفيذ ولايتها. غير أن تلك التعيينات لم تتم بعد، كما قلت في وقت سابق.
(تكلم بالإنكليزية)

إن أبيي، وبطبيعة الحال، عنصر حاسم من طائفة متنوعة كبيرة من المسائل الأمنية والسياسية والاقتصادية التي يجب حلها بين السودان وجنوب السودان، بما في ذلك ترسيم الحدود وإدارتها المشتركة، واستمرار العنف في جنوب كردفان، وكذلك التوتر في ولاية النيل الأزرق، وغيرها من الترتيبات المتعلقة لمرحلة ما بعد الانفصال. في هذا السياق، وكما تم إبلاغ المجلس سابقاً، نلاحظ التوقيع على اتفاقات في ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه بشأن جنوب كردفان والنيل الأزرق وأمن الحدود، وقد وفرت هذه الاتفاقات إطاراً مفيداً لمواصلة المفاوضات. ومع ذلك، فإن الحالة في جنوب كردفان لا تزال مثيرة للقلق بشكل خاص، ونحن نواصل حث الطرفين على التوصل إلى وقف لإطلاق النار في أقرب وقت ممكن.

إن لاتفاق ٢٩ حزيران/يونيه آثاراً محددة على قوة الأمم المتحدة المؤقتة لأبيي لأنه يطلب من البعثة توفير حماية القوة لبعثة دولية معنية بالتحقق من رصد الحدود. ونحن نتشاور حالياً مع الأطراف من أجل مواصلة تحسين طبيعة هذه البعثة للتحقق من الحدود هذه، ودور الحماية المحتمل الذي يمكن أن تؤديه القوة المؤقتة. وعند انتهاء هذه المناقشات، سيشرع الأمين العام في إعداد توصيات لينظر فيها المجلس، فيما يتعلق بالمزيد من الدعم الذي ربما ستقدمه الأمم المتحدة لتنفيذ هذه الآلية.

وتوقيع عدد من الاتفاقات خلال الأسابيع القليلة أمر يستحق الثناء ويظهر حسن النية من كلا الجانبين فيما يتعلق

رئيس البعثة، الفريق الإثيوبي تسفاي، الموعد الدقيق للانسحاب مع الأطراف المعنية. ومنذ يومين، في ٢٥ تموز/يوليه، لوحظ أكثر من ١٠٠ جندي من الجيش الشعبي لتحرير السودان جنوب النهر بالقرب من جسر بانتون. غير أن الجنود تعهدوا بعدم قطع النهر ووافقوا على الانسحاب عقب انتشار القوة الأمنية.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، التي شرحتها بإسهاب وكيلة الأمين العام فاليري أموس، في إحاطتها الإعلامية للمجلس في ١٥ تموز/يوليه، فإن مجموع عدد الأشخاص الذين ما زالوا مشردين من منازلهم، يقدر بـ ١١٣ ٠٠٠ شخص. وما يناهز ٢٧ ٠٠٠ شخص من هؤلاء النازحين موجودون حالياً في أقوك، ويتواجد الباقون في جنوب السودان، حيث يتوزعون على ولايات واراب ويونيتي وبحر الغزال. وقد نقلت الوكالات الإنسانية موظفيها إلى أماكن أخرى من أجل توفير الغذاء والمأوى ومساعدات الطوارئ الأخرى للمشردين. ونتيجة للتشرد والدمار الذي حل بأبيي، ستكون الحاجة ماسة في أبيي إلى الأمن الغذائي والمأوى واستئناف كسب الأرزاق في المستقبل. ويضع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان خطة لإيفاد بعثة تقييم إلى أبيي في أقرب فرصة ممكنة للوقوف على الوضع الناشئ عن أحداث أيار/مايو وحزيران/يونيه، بما في ذلك الادعاءات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، تعزيزاً لأهداف طلب مجلس الأمن المتعلق بالرصد الفعال لاحترام حقوق الإنسان في المنطقة.

على الرغم من أن نشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة لأبيي خطوة إيجابية إلى الأمام، فإن التحسن المستمر في الحالة الأمنية سيرهمن بشكل واضح بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه، وفي نهاية المطاف، بمسألة وضع أبيي إجمالاً. وفي هذا الصدد، تبادل الأطراف مقترحات بشأن تشكيل إدارة منطقة أبيي، ولكنها لم تكمل بعد تعيينات

الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، و المبعوث الخاص السيد منكريوس، من أجل المساعدة في حل سريع للمسائل العالقة.

وسوف يجتمع الفريق الرفيع المستوى، والرئيس مبيكي، مع حكومة جنوب السودان في أديس أبابا، يومي ٢٨ و ٢٩ تموز/يوليه لإجراء مزيد من المناقشات والمفاوضات بشأن الأمن، وكذلك بشأن الترتيبات الانتقالية المتعلقة بالمالية والعملية. وآمل أن يتمكن الجانبان من اغتنام هذه الفرصة الهامة لتسوية خلافاتهما المتبقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لوروا على إحاطته الإعلامية.

لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون على قائمتي. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

معالجة القضايا الأمنية بينهما بطريقة سلمية. وإذ نمضي قدماً، يجب أن نستمر في دعم الطرفين من أجل التوصل إلى اتفاق كامل على المسائل التي لا تزال دون حل، بما في ذلك، الوضع النهائي لمنطقة أبيي. ونواصل التأكيد على أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة لأبيي لا يمكن أن توفر لها إلا حلاً مؤقتاً. وعلى نطاق أوسع، ينبغي أن تعالج المنازعات الحدودية، وتقاسم الثروة، وترتيبات المواطنة، على وجه السرعة، لأنها تنطوي على مخاوف عملية بالنسبة لسكان كلا البلدين. لقد تم الآن تعيين الممثل الخاص السابق للأمين العام في السودان، السيد هاييلي منكريوس، مبعوثاً خاصاً في السودان وجنوب السودان، وسوف يقدم - بالتنسيق مع الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، بقيادة الرئيس السابق ثابو مبيكي - المساعي الحميدة للأمين العام بهدف المساعدة في تسهيل الانتهاء من تسوية مسائل ما بعد الاستقلال.

في هذا الصدد، فإننا ندعو جميع أعضاء المجلس إلى تنسيق الدعم الثنائي للسودان ولجنوب السودان مع الفريق